التّصويت الالكتروني في الانتخابات العامّة عبر العالم الغربي بين التّعميم والانحسار

Electronic voting in general elections across the Western world between generalization and decline

ط.د/ أحمد بـــرّه

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي –الجزائر-

berrobbah@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/29 تاريخ القبول للنشر:2022/03/19 تاريخ النشر: 2022/05/30

ملخص:

يعالج هذا المقال موضوع التّصويت الالكتروني كآلية حديثة لعصرنة الانتخابات العامّة، ويتناول بالتّحديد حظوظ اعتماده كبديل عن التّصويت التّقليدي، في العالم الغربي كمرحلة أولى، ثم تصديره لباقي دول المعمورة. تقتضي مثل هذه الدّراسة إجراء مقارنة موضوعية لمحاسن وعيوب هذا التّصويت، وكذا مواجهة جادّة للاتّجاه المؤيّد لتبنّيه ونشره، مع نظيره الدّاعي إلى التّخلّي عنه نهائيا أو تضييق نطاق استعماله قصد مواصلة اختباره والتّأكّد من فاعليته. ويبدو من خلال نتائج الدّراسة، أنّ نظام التّصويت الالكتروني في أشكاله الحالية، غير جاهز بعد لأن يكون منافسا حقيقيا لنظام التّصويت التّقليدي في مجال الانتخابات السّياسية، فضلا عن أن يكون بديلا عنه. يبدو كذلك، أنّه محل انتقاد كبير وأنّه في تراجع مستمر وانحسار، حتى في عقر داره.

الكلمات المفتاحية: التّصويت الالكتروني، أمن الاقتراع، سرّية التّصويت، صندوق التّصويت الالكتروني، الفرز الالكتروني، القرصنة، نظام التّصويت التّقليدي.

Abstract:

This article addresses the issue of electronic voting as a modern mechanism for modernizing general elections. It focuses on the chances of adopting it as an alternative to the traditional voting in the Western world, its native land, at first, and then with expanding it to all countries of the globe. The study requires an objective comparison of the advantages and disadvantages of the issue to be studied, i.e., electronic voting, and a serious confrontation of the tendency pleading in its favor with that which opposes it, thus calling to get rid of it completely. , or at least to restrict its scope in order to better experiment with it and ensure its effectiveness. The results of the study show that, in its current forms, electronic voting seems not yet ready to compete with traditional voting in general elections, let alone a good alternative. The study also finds out that, even in its land of origin, the system is in a state of continuous restriction

key words*: electronic voting; voting security; voting secrecy; electronic ballot box; electronic counting; piracy; traditional vote.*

مقدّمة:

ارتفعت، في العالم العربي، الأصوات المنادية بإقحام تكنولوجيا المعلومات في تنظيم الانتخابات العامّة، بدافع عصرنتها والتّأي بها عن الغش ومحاولات السّطو المتكرّرة عن الإرادة العامّة. كان هذا الأمر الدّافع الرّئيس إلى البحث في الموضوع، في محاولة لاستيضاح مدى موضوعية ووجاهة هذا الطّرح. عُرِض الموضوع تحت عنوان: "**التّصويت الالكتروني في الانتخابات العامّة عبر العالم الغربي بين التّعميم والانحسار.**" وقد تم اختيار العالم الغربي كنطاق جغرافي للموضوع، لأنّه المكان الذي ظهر فيه نظام التّصويت الالكتروني من ناحية، كما أن هذا النّظام قد طُبِّق لأكثر من خمسين سنة ولم يُتوصّل إلى اتخاذ موقف حاسم وموحّد بشأنه، من ناحية ثانية. فعلى الرّغم من نجاحها الباهر في مجالات أخرى كثيرة، ظلت تكنولوجيا المعلومات في مجال الانتخابات العامّة، مثار جدل حادّ بين مُطالِب بتعميمها وداع إلى تجميدها أو التخلّي عليها. انطلق البحث من السّؤال التّالي: **هل توصّل العالم الغربي بعد تجربة أكثر من خمسين سنة، إلى إجماع حول مصير التّصويت الالكتروني في مجال انتخاباته العامّة؟** من أهم الأسباب التي دعت لاختيار هذا الموضوع، تأتي في المقام الأول: أهمية الانتخابات العامّة في حياة الشّعوب، وضرورة عصرنتها التي تمثّل أهم أولويات البحث العلمي والتّطوّر التّكنولوجي. وفي المقام الثّاني، يمكن يأتي الخلاف الحاد الذي يثيره موضوع الانتخابات العامّة في الأوساط السّياسية الرّسمية والعلمية والإعلامية، وحتى الاجتماعية، أضافة إلى كثرة اللّجوء إلى هذا النّوع من الانتخابات، وعلى أكثر من صعيد، في كل دول المعمورة. أمّا أهميته العلمية فتتمثّل أساسا في التّعرّف على هذا النّظام والتّأكد من مدى فاعليته في مجال الانتخابات المذكورة، من خلال مواجهة المواقف والآراء المروّجة لتعميمه وتلك الدّاعية إلى التّخلّي عنه أو تجميده إلى حين التّحقّق من ضمانه لكل مقوّمات الانتخاب الدّيمقراطي.

جاء المقال في ثلاثة مباحث تناول الأول ضمن أربعة مطالب: تعريف التّصويت الالكتروني (مطلب أول)، خصائصه (مطلب ثانٍ)، أُسُسُه القانونية في الدّول التي جرّبته (مطلب ثالث)، وتطوره التّاريخي (مطلب رابع). أمّا المبحث الثّاني فيعالج في مطلبين مزايا وعيوب هذا التّصويت، فيما خُصّص المبحث الأخير لتقدير النّظام، ضمن مطلبين تناوُلا مواجهة الاتجاهات المتعارضة التي تنازعته. ذُيِّل البحث بخاتمة تضمّنت أهم النّتائج التي تم التوصّل إليها والتي تجيب عن السّؤال المطروح، ثم رأي الباحث الخاص في الموضوع، مرفوقا ببعض

التوصيات. وقد اعتمد البحث على المنهجيْن: المقارن ودراسة الحالة، حيث تم التّركيز على العالم المتقدّم من خلال نظام التّصويت الفرنسي كنموذج، مع الاستعانة بالتّاريخ والتّحليل عند اللّزوم.

المبحث الأول:

مفهوم التّصويت الالكتروني

يضم هذا المبحث ضمن أربعة مطالب: تعريف التّصويت الالكتروني (مطلب أول)، خصائصه وأنواعه (مطلب ثانٍ)، أسسه القانونية في بعض الدّول التي تستخدمه (مطلب ثالث)، ثم تطوّره التّاريخي (مطلب رابع).

المطلب الأول: تعريف التّصويت الالكتروني

تعدّدت محاولات تعريف التّصويت الالكتروني نظرا لتعدّد الاتّجاهات الفكرية والسّياسية والعلمية التي تناولته. وفيما يلي بعضا من هذه المحاولات.

1) "التّصويت الإلكتروني هو وسيلة للحصول على أصوات النّاخبين إلكترونياً."[1]

تعريف غاية في الاختصار والدّقة اكتفى فيه صاحبه بوصف المُعرَّف، دون الاكتراث بسرد تفاصيل حول طريقة استعماله أو المزايا التي يتوفّر عليها أو حتى المراحل التي يغطّيها في العملية الانتخابية.

2) « *le vote électronique est un système de vote dématérialisé à comptage automatisé des bulletins à l'aide de systèmes informatiques*. »[2]

التّصويت الالكتروني نظام تصويت غير مادي يعتمد العدّ الأوتوماتيكي للأصوات باستعمال نظم الإعلام الآلي.

3) « *Le vote électronique signifie l'intégration via l'urne électronique (aussi appelée machine à voter dans le droit français) de procédés permettant de faire intervenir des entreprises privées dans le système de vote*. »[3]

التّصويت الالكتروني يفيد دمج الوسائل التي تمكّن من السّماح لمؤسسات خاصّة بالتّدخّل في نظام التّصويت، وذلك عن طريق الصّندوق الالكتروني، أو ما يسمّى في القانون الفرنسي، بآلة أو ماكينة التّصويت.

4) « *Le vote électronique consiste à utiliser les technologies de l'informatique et télécommunication dans le processus de vote*. »[4]

التّصويت الالكتروني يتمثّل في استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المسار الانتخابي.

5) « *Un système de votation pourrait donc être qualifié d'électronique dès qu'une de ces quatre opérations implique une numération des données.* »[5]

" يمكن أن يُوصفَ نظام التّصويت بأنّه إلكتروني، بمجرّد أن تستلزم إحدى عملياته الأربع، رقمنة المعطيات." يقصد بالعمليات الأربع: تحديد هوية النّاخب جسديّا في مكتب التّصويت؛ استعمال القلم للتّأشير على بطاقة التّصويت؛ وضع الظّرف الذي يحوي البطاقة داخل صندوق شفّاف؛ وأخيرا العدُّ اليدوي للأصوات.

من المقارنة بين هذه التّعريفات، يمكن صياغة التّعريف الإجرائي التّالي:

يُعد تصويتا الكترونيا كل تصويت اسْتُعمِلت في ممارسته تكنولوجيات المعلومات في إحدى أو جميع مراحله.

المطلب الثّاني: خصائص وأنواع التّصويت الالكتروني

يقسّم المطلب إلى فرعين يُخصّص الأول لخصائص التّصويت الالكتروني والثّاني إلى أنواعه أو أساليبه

الفرع الأول: خصائص التّصويت الالكتروني

استنادا على ذات التّعريفات يمكن حصر خصائص نظام التّصويت الالكتروني في الآتي:

– نظام غير تقليدي، أي أنّه يعفي النّاخب من التنقل إلى مكاتب الاقتراع، ولا يستعمل بطاقات التّصويت الورقية ولا الأظرفة ولا الصناديق الشّفافة والمعازل ومحاضر العدّ والفرز الورقية.

– نظام تُستعمل فيه التّكنولوجيات الحديثة في تحديد هوية النّاخب وفي عدّ وفرز الأصوات وتخزين المعلومات وإعلان النّتائج.

– نظام تتعدّد طرق ووسائل استعماله.

– نظام يستلزم تدخّل شريك مهم أجنبي (الشّركات المنتجة لمنصّات وآلات التّصويت والتي تُعِدّ المواقع المخصّصة للعملية على الشّبكة العنكبوتية)، إلى جانب السّلطة المكلّفة بالإشراف على الانتخابات وتسييرها.

الفرع الثّاني: أنواع التّصويت الالكتروني أو أساليبه

للتّصويت الالكتروني أنواع وأساليب عديدة يمارس بها، نأتي على تبيانها بصفة مختصرة فيما يلي:

التّصويت الالكتروني المباشر: يُمارس في مكاتب التّصويت العادية على ماكينات وُضِعت لهذا الغرض. يصوّت النّاخب حسب الحالة، بإحدى العمليات التّالية: لمس الشّاشة، الضّغط على زر التّحكّم، أو استعمال القلم الضّوئي على الشّاشة الالكترونية. يقوم الجهاز بتخزين البيانات ونقلها إلى حاسوب مبرمج لعدِّ الأصوات وفرزها وإعلان النّتائج.

التّصويت عبر شبكة الانترنت: يتطلب هذا النّوع دخول النّاخب، من مكان تواجده، إلى الموقع المخصّص لهذه الغاية على الشّبكة. يستعمل النّاخب لضمان سرّية تصويته رقمه السّري وبطاقة هوية ذكية مزوّدة بشريحة تحتوي على جميع بياناته، تتم قراءتها بواسطة قارئ موصول بالكمبيوتر.

التّصويت عن طريق الهاتف: يتم تخصيص مركز خاص بهذا النّوع من التّصويت يقوم بتسجيل الصّوت وساعة المكالمة واختيار النّاخب، مع الاحتفاظ بالمكالمة لإثبات ذلك لدى الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية.[6]

التّصويت باستعمال البطاقة المثقوبة: مفاده أن يقوم النّاخبون بإحداث ثقوب على بطاقة التّصويت للإشارة إلى من يختارونه من المرشّحين. بعد التّصويت، يجوز للنّاخب تغذية البطاقة مباشرةً إلى جهاز تبويب الأصوات المُحَوْسَب في مكان الاقتراع، أو وضع البطاقة في صندوق الاقتراع، الذي يُنقل في وقت لاحق إلى موقع مركزي للتّبويب. استُخدمت البطاقات المثقوبة وآلات الفرز المُحَوْسَبَة لأول مرّة في الولايات المتّحدة في الانتخابات التّمهيدية الرّئاسية لعام 1964 في مقاطعتين في ولاية جورجيا.

أنظمة المسح الضّوئي: اشتهرت باستخدام هذه الأنظمة استراليا التي استعملته لفحص القوائم الانتخابية التي تحمل توقيعات النّاخبين للتّعرّف، بصفة أوتوماتيكية، على النّاخبين الذين لم يؤدّوا واجبهم الانتخابي الإلزامي، ولتحديد حالات التّصويت المتكرّر. من أمثلة هذا النّظام: القراءة الضّوئية للعلامات المستعمل في الأمور البسيطة، المسح الضّوئي بالتّعرّف الضّوئي على الحروف والمسح الضّوئي بالتّعرّف الذّكي على الحروف، للأمور الأكثر تعقيدا.[7]

المطلب الثّالث: الأسس القانونية للتّصويت الالكتروني في بعض الدّول التي اعتمدته.

يقتضي استخدام التّصويت الالكتروني وجود أساس قانوني صلب يتسند إليه. وفيما يلي بعض النّماذج من تشريعات بعض الدّول التي استخدمته.

نصّت المادّة (L.57-1) من قانون الانتخاب الفرنسي كأساس لتبني التّصويت الالكتروني على ما يلي: " يمكن أن تستعمل آلات للتّصويت داخل مكاتب التّصويت في البلديات التي تَعَدُّ

أكثر من 3500 نسمة مسجّلين ضمن قائمة تحدّد في كل مقاطعة من طرف ممثّل الدّولة. يجب أن تكون آلات التّصويت هذه من نوع معتمد بقرار من وزير الدّاخلية وأن تستجيب للشّروط التّالية: أن تضم جهازا يحجب التّاخب عن الأنظار عند قيامه بعملية التّصويت؛ ... ." يمكن أيضا ذكر المادّتيْن (L.62) و (L.63).

من خلال هذه النّصوص يُستخلَص أن فرنسا تأخذ بالتّصويت الالكتروني كطريقة ثانية إلى جانب التّصويت التّقليدي الذي يظل هو الأصل، وتخضعه إلى شروط عديدة أولها وجوب استخدام آلات التّصويت الالكتروني أو ما يُسمى أيضا بصناديق الاقتراع الالكترونية، المرخّصة من طرف وزير الدّاخلية، ووجوب مراعاة شروط الاستعمال المبيّنة في المادتين (L.62) و(L.63).[8]

في القانون السويسري. عالجت المسألة المادّة (8a) في فقراتها 1 و1 مكرّر و2 و4.

(8a)1-: "يستطيع المجلس الفدرالي بالاتّفاق مع "الكنتونات" أي المقاطعات، والبلديات التي يهمّها الأمر، أن يرخّص باختبار التّصويت الالكتروني مع حصره في جزء محدّد من الإقليم، وفي تواريخ معيّنة ولأغراض معيّنة. ..."[9]

في قانون الانتخابات البلجيكي تؤسِّس للتّصويت الالكتروني المادّة 15 من قانون11 مارس 2003، وقانون 07 فيفري 2014، والمادّة 2/109 من قانون 19 افريل 2018، المتضّمن التّعديلات التي طرأت على القانون الانتخابي إلى غاية هذه السّنة.

في كندا لا ينص قانون الانتخابات الفدرالي إلى غاية آخر تعديل له في 2019، على تبنّي التّصويت الالكتروني على مستوى فدرالي. في 2017، نُشِرت دراسة أُجريت بطلب من مكتب المجلس الخاص، أمانة الوزير الأول،(*Bureau du Conseil privé*)، تحت عنوان: الاقتراع "اون لاين" (*Scrutins en ligne : la voie de l'avenir pour les élections fédérales*)، تعلّقت بالانتخابات البلدية. وبما أنّ المجالس البلدية هي صاحبة الاختصاص في اختيار النّمط الذي تسيّر به انتخاباتها، نصّت المادّة 1/42 من القانون الانتخابي لمقاطعة (*Ontario*)، على إمكانية استعمال بلدياتها لهذا النّمط من التّصويت.

« *Le conseil d'une municipalité locale peut adopter des règlements municipaux :*

a) autorisant l'utilisation d'équipements permettant de recueillir les votes ou de dépouiller le scrutin, notamment des machines à voter, des enregistreuses de votes et des tabulatrices de votes par lecture optique;

b) autorisant l'utilisation par les électeurs d'un mode de scrutin de remplacement qui n'exige pas d'eux qu'ils se présentent à un bureau de vote pour voter, comme par exemple le vote par correspondance ou par téléphone. »[10]

" يستطيع مجلس البلدية أن يُقِر تنظيمات بلدية:

أ) ترخّص باستعمال تجهيزات تستقبل أصوات النّاخبين وتقوم بفرزها، كآلات التّصويت، ومسجّلات الأصوات ومُجَدْوِلَتِها عن طريق القراءة الضّوئية أو المسح الضّوئي.

ب) تسمح للنّاخبين باستعمال طريقة اقتراع بديلة لا تجبرهم على الحضور إلى مكتب الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، كالتّصويت بالمراسلة أو عن طريق الهاتف."

إعمالا لهذا النّص، جرّبت سنة 2014، 47 بلدية من أصل 444، التّصويت عن بعد بواسطة شبكة الانترنت. وبحسب ما جاء في تقرير "نيكول قودمان" مديرة المركز من أجل الدّيمقراطية (*Nicole Goodman, directrice du Centre for e-Democracy*) أنّه:" في المجمل، أبانت الدّراسة التي أجريت على التّجربة، تشجيع الجهات المعنية للتّصويت عبر الانترنت بالنّسبة للانتخابات البلدية.[11]

المطلب الرّابع: التّطوّر التاريخي للتّصويت الالكتروني

عرف التّصويت الالكتروني بداياته مع بداية الثّلث الأول من القرن التّاسع عشر (19) في المملكة المتّحدة البريطانية عندما اقترحت حركة " *Chartism*" المطالِبة بالمساواة بين الجميع في ممارسة حق التّصويت في الانتخابات النّيابية، طريقة غير تقليدية للتّصويت، بواسطة آلات ميكانيكيّة.

في ألمانيا، استعملت أول آلة تصويت في "كولونيا (*Cologne*) سنة 1999، بمناسبة الانتخابات الأوروبية. وبلغ عدد هذه الآلات سنة 2007، 2000 آلة موزّعة عبر خمس (05) دويلات (*Lander*) من الاتحاد. وقد حصر المشرّع الألماني استعمال هذه الآلات في البلديات التي تحدّدها وزارة الدّاخلية، بمنحها ترخيصا مسبقا باستعمالها في استحقاق معيّن أو في جميع الاستحقاقات. انخرطت في التّجربة الكثير من دويلات الاتحاد، وعدّلت من أجل ذلك تشريعاتها الانتخابية. غير أنّ وزارة الدّاخلية الألمانية تخلّت عن مشروعها المتمثّل في التّعميم التّدريجي للتّصويت الآلي قبل تشريعيات 2006، لتكلفته الباهظة وبسبب الشّكوك في الموثوقية التي أثيرت سنة 2002 في (*Cologne*).[12]

كانت البداية إذا بمكينات ميكانيكية، واستعمل، الحاسب الآلي لأوّل مرّة سنة 2004 بمناسبة الانتخابات الجهوية وانتخابات المقاطعات من طرف حوالى ثلاثين (30) بلدية، بعد محاولات عديدة انطلقت مع نهاية تسعينيات القرن الماضي ولم تكن لها أيّ قيمة قانونية.[13]

في المملكة المتّحدة وبلاد الغال، سُمِح للجماعات المحلّية بتجريب التّصويت الآلي سنة 2002. وقد كان مقرّرا تجريب هذا التّصويت في أربع مناطق بمناسبة انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي لسنة 2004، غير أنّ التّجربة لم تتم لعدم جاهزية المناطق المعنية بإجرائها. وبسبب الشّكوك المثارة منذ 2003 بخصوص نجاعة وأمن مختلف الطّرق المستعملة لدفع النّاخبين إلى التّصويت، وقناعة الوزارة المكلّفة بالشّؤون الدّستورية بعدم جدوى التّصويت الآلي، توقّفت التّجارب في 2005.[14]

استعملت بلجيكا التّصويت الالكتروني لأول مرّة، بمناسبة تّشريعيات وجهويات نوفمبر 1991، تطبيقا للقانون 1991/07/16، وذلك في دائرتين انتخابيتين من أصل 208. خلد المشروع البلجيكي إلى الرّكود بعد 2003، بسبب ارتفاع تكلفة هذا التّصويت وصعوبة استعماله، وكثرة المآخذ المثارة بشأنه. وكانت حادثة "شاربيك" (*Scharbeek*) لسنة 2003، القطرة التي أفاضت الكأس. تمثّلت الحادثة في حصول مترشّح على عدد من الأصوات يفوق بكثير العدد الذي يمكن الحصول عليه نظريا، وكشف العدّ اليدوي، أنّ العدّ الالكتروني قد أضاف للمترشّح المذكور 4096، الشّيء الذي عزّز الشّكوك المثارة من قبل.[15]

في اسبانيا أُجريت منذ 2004 اختبارات غير ذات قيمة قانونية (أي أنّ نتائجها لا تُحتَسب)، للتّحقّق من مدى صلاحية التّصويت الالكتروني. كانت تشريعيات 2004 أولى التّجارب على المستوى الوطني. استعملت في هذه التّجربة طريقتان: الحاسب الآلي الموجود في مكتب التّصويت، والتّصويت عن بُعد. شملت الطّريقة الأولى 300 ناخب من03 مكاتب مختلفة بمقاطعتيْ "لوقو" (*Lugo*) و"زامورا" (*Zamora*). أمّا التّصويت عن بُعد فقد عَنَى عيّنة من 800 ناخب من بلدية "جون" (Jun) بمحافظة (*Grenade*) غرناطة، صوّت من بينهم 400 عن طريق الانترنت، و197 بواسطة الرّسائل القصيرة. تكرّرت التّجربة في استفتاء 2005، وعَنَتْ 2.000.000 ناخب من52 بلدية. طُلِبَ من النّاخبين إعادة التّصويت الذي أدْلوْا به الكترونيا بين 01 و18 فيفري، بطريقة تقليدية يوم الاستفتاء المقرّر في 20 فيفري. أبانت النّتائج، حسب تقرير مرصد مراقبة التّصويت الالكتروني ليوم 21 /02/ 2005، أنّ هذا

التّصويت لم يكن بالقدر المأمول من المصداقية، وأنّ ايجابيته الوحيدة تتمثّل في تسهيل عمليـة عدِّ الأصوات. من يومها، توقّفت التّجارب بهذا الشّأن على المستوى الوطني.[16]

في ايرلندا، صوّت الكترونيا، ولأول مرّة، ناخبو 03 دوائر انتخابية من أصل42، بمناسبة تشريعيات ماي 2002. أعيدت التّجربة في أكتوبر من نفس السّنة بمناسبة الاستفتاء الخاص بمعاهدة "نيس" الأوروبية، وشملت هذه المرّة 07 دوائر انتخابية. صوّت المعنيون بواسطة حواسيب آلية وُضعت داخل مكاتب التّصويت.

ونظرا للتّقرير السّلبي الذي أعدّته لجنة التّصويت الالكتروني بخصوص التّجربتين، قرّرت الحكومة تعليق تجاربها في هذا الشأن، والعودة للنّظام التّقليدي في الانتخابات الأوروبية والمحلّية المزمع تنظيمها سنة 2004 وفي تشريعيات 2007، بعد أن كانت قد عزمت على تعميم التّصويت الالكتروني على جميع الدّوائر الانتخابية عبر الوطن.[17]

في ايطاليا، جُرّب العدّ الالكتروني للأصوات دون التّصويت، لأول مرّة سنة 2004 في الانتخابات الأوروبية على عيّنة من 1500 مكتب تصويت، ثم في الانتخابات الجهوية بـــ (*Ligurie*) "ليغوريا" في كل المكاتب. أسفرت المقارنة بين العدّين (الآلي واليدوي) في تشريعيات 2006 في كل من: (*Latium*,) "لاتسيو"، (*Ligurie*) "ليغوريا"، (*Pouilles*) "بوليا" و(*Sardaigne*) "سردينيا"، على عدم تطابق واضح، الشّيء الذي جعل غرفتيْ البرلمان تأمران بإعادة عدِّ أربعة ملايين (4.000.000) بطاقة تصويت من أصل 10.000.000، واعتماد العد اليدوي.

أمّا التّصويت الالكتروني على المستوى الوطني، فقد بدأ، اختباره بمبادرة من وزير الدّاخلية، منذ سنة 2000. أجريت خلال هذه السّنة اختبارات لا تحوز الصّبغة القانونية، بمناسبة انتخابات محلية في (*San Benedetto delTronto*)، وفي (*Avellino*) سنة 2001. تعاقبت ذات التّجارب إلى غاية تّشريعيات 2006، التي جعلت وزارة الدّاخلية تقرّر في 29 /2006/11، التّخلّي عنه، بسبب الحوادث التي سّجّلت بالمناسبة.

محليا، أُخُتُبِر التّصويت الالكتروني في (*Frioul-Vénétie Julienne*)، بمناسبة جهويات 2003، وفي (*Trentin-Haut Adige*)، بمناسبة الانتخاب البلدية.[18]

في هولندا، سمح القانون منذ 1956 بالتّصويت بغير الطّريقة التّقليدية، إلاّ أنّ تعميمه لم يتم إلاّ في أواخر تسعينيات القرن الماضي، لدرجة أنّ 90% من الأصوات أو أكثر يتم التّعبير عنها بطريقة آلية. يعود اختصاص اتخاذ القرّار بشأن اختيار طريقة التّصويت للبلديات كونها

المسؤولة عن تنظيم كل الاستحقاقات. انخرطت في استعمال هذا النّظام 448 بلدية من أصل 458 التي تتشّكل منها هولندا. استُعمِلت في العملية معدّات من نوعيْ (*Nedap*)، و(*SDU*)، من صنع محلّي، لا يسمحان بإعادة العدِّ اليدوي للأصوات. في 2006، ألغت الحكومة استنادا إلى تقرير مصلحة منع التّجسّس ليوم 2006/10/30، اعتماد معدّات (*SDU*)، كونها لا تضمن سرّية الانتخاب. جاء في التّقرير أنّها تبعث، عند التّصويت، إشارات يمكن من خلالها، معرفة لمن صوّت النّاخب من مسافة 40 مترا.[19]

في سويسرا، بدأ اختبار التّصويت الالكتروني من (*Genève*) (*Neuchâtel*) و (*Zurich*)، المقاطعات التي استجابت لدعوة الحكومة بتقديم مشاريع حول تجريبه. أُجرِيت الاختبارات التي لم تشمل سوى جزء صغير من الهيئة النّاخبة، بالتّعاون مع الأمانة العامّة للحكومة الفدرالية. كان لمقاطعة "جنيف" السّبق في تمكين ناخبيها من التّصويت عن طريق الانترنت. استعمل ناخبو (*Anières*) الـ 1161 الانترنت في التّصويت منذ 2003 بمناسبة استفتاء بلدي. أُجريت التّجربة في بلديات أهم من (*Anières*)، بمناسبة انتخابات بلدية، وبمناسبة استفتاءان فدراليان سنة 2004. أبانت العمليتان عن تراجع ملحوظ في اهتمام النّاخبين بالتّصويت الالكتروني إذ تقهقرت نسبة الذين استعملوه من 28% في الاستفتاء الأول، إلى أقل من 10%، في الاستفتاء الثّاني.

سمحت سلطات "كنتون" (*Neuchâtel*) بالتّصويت الالكتروني للنّاخبين المسجّلين في الشّباك الواحد المُحدَث لهذا الغرض. ارتفع عدد المصوتين الكترونيا بهذا "الكنتون"، من2000 إلى 4000 ثم إلى 6000. وقد وصل الأمر إلى أنّ ½ عدد النّاخبين المعيّنين للتّصويت عن طريق الانترنت، قاموا بذلك، خلال الاستفتاءات السّبعة التي أجريت في 2005.

في "كنتون "(*Zurich*)، سمحت ثلاثة (03) بلديات لناخبيها بإمكانية التّصويت الكترونيا عن طريق الانترنت وذلك منذ 2005. يقوم هذا "الكنتون" بالموازاة مع ذلك، باختبار التّصويت بواسطة الرسائل القصيرة. وقد كشفت تجربة الاستفتاء الفدرالي ليوم 2007/06/17، على أنّ نسبة المصوّتين الكترونيا لم تتعدّ 17%، اختار 97% من بينهم طريقة الانترنت، و03% الرّسائل القصيرة.[20]

وبعد جدل حاد بين السّياسيّين مدعومين بممثّلي السّلطات الحكومية من جهة، وخبراء تكنولوجيا المعلومات من جهة ثانية، تم اتخاذ قرار توقيف مسار توظيف التّصويت الالكتروني بسويسرا. وتمثّلت الحجّة التي أقنعت المدافعين عنه من السّياسيين وممثّلي السّلطة في كون: " أنّ

فرصة وقوع تلاعب في الأصوات كبيرة جدا (في التّصويت الالكتروني)، بحيث أنّها تهدّد بكسر العمود الفقري لسويسرا، أي الدّيمقراطية المباشرة".[21]

أمّا على مستوى العالم العربي، فيمكن الحديث عن التّجارب التّالية:

أولا: التّجربة البحرينية

يبدو من خلال تصريح وزير الدّولة لشّؤون مجلس الوزراء، الرّئيس التّنفيذي للجنة الانتخابات في فيفري من سنة 2006، أنّ مملكة البحرين من أولى الدّول العربية والشّرق أوسطية التي اعتمدت التّصويت الالكتروني. أجريت التّجربة البحرينية الأولى للتّصويت الالكتروني في فيفري من سنة 2001 بمناسبة الاستفتاء حول ميثاق العمل الوطني. استعملت خلال التّجربة حواسيب بشاشات تعمل باللّمس، في عدد محدود من مراكز التّصويت. كانت التّجربة موفّقة وتم اعتماد النّتائج التي أسفرت عنها ضمن النّتائج النّهائية للعملية. وبمناسبة الانتخابات البلدية والنّيابية لسنة 2002، تم الاعتماد على تقنية المعلوماتية بالنّسبة للنّظم الأساسية المساندة للعملية الانتخابية، (رقمنة القوائم الانتخابية، التّحقّق الكترونيا من هوية النّاخب، والاستعلام على الدّائرة الانتخابية الكترونيا)، فيما تم الإبقاء على الطّريقة التّقليدية في التّصويت.[21]

ثانيا: التّجربة الإماراتية

أُستعمِل التّصويت الالكتروني لأول مرّة في الإمارات العربية المتّحدة بمناسبة انتخابات أعضاء المجلس الوطني الاتّحادي. يحتوي النّظام المعتمد في هذه الانتخابات على بطاقات ذكية تستند إلى البيانات البيولوجية للنّاخب للتّحقّق من هويته. تتم عملية التّصويت باستعمال حاسوب مزوّد بشاشة تعمل باللّمس لاختيار المرشّحين. يعتمد النّظام على تكنولوجيا تشفير الكتروني خاصّة في عملية وفرز واحتساب الأصوات بشكل يضمن سلامة الإجراءات ويوفّر حماية للنّاخبين من عملية سرقة الهوية.

تُشكّل بطاقة الهوية الصّادرة عن الهيئة الاتّحادية للهوية والجنسية الأساس الذي يعتمد عليه نظام التّصويت الالكتروني في انتخاب المجلس الوطني الاتّحادي، وهي الوثيقة الوحيدة التي تخوّل أعضاء الهيئات الانتخابية ممارسة حق الانتخاب.[22]

ثالثا: التّجربة العراقية

تمثّلت الخطوة الأولى لتدشين التّصويت الالكتروني بالعراق في إدخال الختم الالكتروني لورقة الاقتراع، وقد تمّت بنجاح في تشريعيات إقليم كردستان في 2013. تواصلت المسيرة

بإصدار البطاقة الالكترونية للنّاخب التي استُخدِمت لأول مرّة في انتخاب مجلس النّواب العراقي سنة 2014، ثم بالتّسجيل الالكتروني للنّاخبين.[23] نُظّمت أول انتخابات الكترونية بمناسبة اختيار أعضاء البرلمان العراقي يوم السبت 12 ماي 2018، كانت سببا في إثارة موجة استياء وغضب غذّتها اتّهامات بالتّزوير في محافظتيْ كركوك والسليمانية وبعض الأقضية في محافظات أخرى.[24]

رابعا: التّجربة العُمانية

استُعمِل التّصويت الالكتروني بسلطنة عمان بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس الشّورى لعهدته التّاسعة وذلك يوم 19 أكتوبر 2019. أُستعمل في العملية 994 جهاز تصويت وُزّعت على 110 مكتب عبر إحدى وستّين (61) ولاية تتكوّن منها السّلطنة. بنفس المناسبة، صوّت العمانيّون المقيمون بالخارج عن بعد عبر الهواتف الذّكية التي تستعمل شرائح الهاتف المتنقّل لشركات الاتصالات العاملة بالسّلطنة.[25]

ما يمكن ملاحظته عن التّجارب العربية، هو أنّها اندفعت مباشرة في التّطبيق الفعلي لنظام التّصويت الالكتروني واعتماد النّتائج التي أسفر عنها، والمسارعة إلى التّرويج له بإعلان نجاعته دون المرور بتجريبه،

المبحث الثّاني:

مزايا وعيوب التّصويت الالكتروني

"التّصويت الالكتروني عملي جدّا... لكن حذار من الجانب الأمني "مقال ذكّر فيه (*Sébastien Millet*): "بمخاطر الجرائم الالكترونية والاعتداءات على المسار الانتخابي بمناسبة الانتخابات العامّة.[26] يُفهم من هذا أنّ للتّصويت الالكتروني، مزايا نتعرّض لها في المطلب الأول، وعيوبا نناقشها في المطلب الثّاني.

المطلب الأول: مزايا التّصويت الالكتروني

يَعُدّ أنصار التّصويت الالكتروني الكثير من المزايا التي تجعل منه، حسبهم، الحل الأمثل لإجراء انتخابات سياسية شفّافة ونزيهة تضمن احترام الإرادة العامّة، منها:

– السّماح بالتّصويت من أيّ مكان، ممّا يرفع العناء على النّاخب ويدفعه للمشاركة في العملية.

– الرّفع من نسبة المشاركة التي تزيد في شرعية العملية ككل وفي شرعية الفائزين فيها.

— السّرعة ودقّة العدّ والفرز، والتّحقّق من صحة العملية وكذا إرسال المعطيات في الدّقيقة الواحدة.

— القضاء على العنف الانتخابي يوم الاقتراع عن طريق عدم تجمّع النّاخبين داخل أو حول مراكز الاقتراع.

— الحيلولة دون حشو الصّناديق، الشّائعة في الكثير من الدّيمقراطيات النّاشئة على وجه الخصوص.

— سهولة الاستعمال بالنّسبة للنّاخب.

— منع تكرار التّصويت؛ تسجيل التّصويت الأبيض.

— انخفاض الكلفة.[27]

فضلا عن كل هذا، يمكن الحديث عن:

— دقّة أكبر في التّحقّق وإعداد التّقارير المفصّلة حول العملية الانتخابية، ووفرة في طرق التّصويت.

— السّماح بالتّسجيل الفوري للتّصويت عن طريق الوكالة واحتسابه بمجرّد التّعبير عنه.

— الحد من الأصوات الضّالة وتخفيف الآثار السّلبية على البيئة بالاستغناء عن بطاقات الاقتراع الورقية.

- الدّقة في تحديد هوية النّاخب بفضل البطاقات المغناطيسية المزودة بشرائح.

- التّخفيض من كلفة اليد العاملة في مراكز ومكاتب التّصويت. وكلفة تجهيز هذه الأخيرة.[28]

- يمثّل التّصويت عبر شبكة الانترنت دعما للدّيمقراطية كونه يعدّ الضّمانة الأساسية لمشاركة المغتربين في إدارة الشّأن العام في بلدانهم، بتخفيف عبء التنقّل عنهم.[29]

المطلب الثّاني: عيوب التّصويت الالكتروني.

في تقريرهما المقدّم أمام مجلس الشّيوخ الفرنسي- حول التّصويت الالكتروني يوم 2014/04/15، اعتبر الشّيخان "السّيناتوران" (*Alain Anziani et Antoine Lefèvre*)،

المزايا التي يتذرّع بها المدافعون عن هذا التّصويت مطالبة لتعميمه، بأنّها غير ذات قيمة أمام المساوئ التي ينطوي عليها هذا النّظام المتمثّلة خاصة في عدم ضمان أمن وسرّية الاقتراع، وكذا مساسه الأكيد بمُثُل الجمهورية وصعوبة التّوفيق بينه وبين المبادئ الأساسية لحقّ الاقتراع، إضافة إلى غياب الدّليل عن رفعه لنسبة المشاركة المزعوم. ويرى المقرّران أنّ الكلفة المرتفعة النّاجمة عن استهلاك الورق وطباعة البطاقات في النّظام التّقليدي، تفوقها الكلفة الباهظة للصّيانة المستمرة والتّخزين التي تقتضيها تجهيزات التّصويت الالكتروني. ولتدعيم موقفهما ذكّر المقرّران بالاختلالات الوظيفية الكثيرة التي كشف عنها النّظام الالكتروني خلال الدّور الأول من رئاسيات 2007، والتي أدّت إلى صدور، قرار 2008، القاضي بفرض حظر عن هذا التّصويت، لا يزال مطبّقا حتى تأريخ تقديم هذا التّقرير في 2014/04/15. ومن أهم المآخذ التي أوردها المقرّران ضد التّصويت الالكتروني نذكر:

— الانتهاكات التي يلحقها بأمن الاقتراع وسرّية التّصويت.

— عدم السّماح للنّاخب بالتّحقّق من صحة تصويته كون الماكينة المُستعمَلة لا تترك أثرا يسمح بذلك.

— أخطاء الإعلام الآلي الكثيرة.

— محاولات القراصنة المتكرّرة للتّأثير على النّتائج.

وتصدق ذات المآخذ على التّصويت عبر الانترنت الذي لا يرى المقرّران بديلا عنه لتمكين الفرنسيّين بالخارج من ممارسة حقّهم الدّستوري، وطالبا بالمناسبة بالتّشديد في شروط استعماله.[30]

وفي ردّها عن عدد معتبر من النّواب المطالبين برفع القيد عن توسيع استعمال التّصويت الالكتروني المطبّق منذ 2008، دفعت الحكومة الفرنسية ممثّلة في وزارة الدّاخلية بما يلي: إثارة ماكينات التّصويت للكثير من الصّعوبات الجدّية كالطّوابير أمام المكاتب المجهّزة بها، وارتفاع الكلفة (بين 4000 و6000 اورو لشراء الماكينة الواحدة في 2007، ومصاريف الصّيانة والتّخزين والتّكوين)، وفوق ذلك كله، شكوك النّاخبين في نتائجها. وتؤكّد الحكومة بالأخص على: "المستوى العالي الذي بلغته عمليات القرصنة كتلك التي ميّزت الانتخابات التّشريعية والرّئاسية لسنة 2017، والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان."[31]

المبحث الثّالث:

تقدير التّصويت الالكتروني.

تنازع مسألة التّصويت الالكتروني اتجاهان. طالب الأول بالتّخلّي عنه أو استعماله على سبيل الاختبار إلى غاية التّحقّق من صلاحيته، في حين نادى الثّاني بضرورة تبنّيه وتعميمه على كل الاستحقاقات وعبر كامل مناطق البلاد. وفيما يلي مواجهة للموقفين، من خلال تقريريْن قُدِّما أمام مجلس الشّيوخ الفرنسي.

المطلب الأول: تقرير السّيناتورين (*Alain Anziani et Antoine Lefèvre*)، 2014

يحمل هذا التّقرير الرّقم 445 وتم عرضه أمام المجلس خلال الدّورة العادية 2013 – 2014، في 2014/04/15، بعد أن تم تسجيله في رئاسة المجلس في التّاسع من نفس الشّهر والسّنة.

طالَب مُعِدّا التّقرير بعدم تعميم تجربة التّصويت الالكتروني وتجميدها في البلديات المُرخَّص لها باستعماله قبل 2007، أي تمديد حظر 2008. انطلق المقرّران للتّأسيس لموقفها هذا من رد وزير الدّاخلية عن سؤال للنّائب (*M. Bruno Bourg-Broc*) حول أسباب اتخاذ قرار الحظر المذكور، ومن العيوب التي أظهرتها ماكينات التّصويت الالكتروني منذ أول تجربة، ومن منع الحكومة للتّصويت الالكتروني بباريس وحصره في بلديتيْ (*Ajaccio*) و(*Bastia*).

من بين أسباب اتخاذ هذا الموقف أيضا، عدم صلاحية الآلة الواحدة لاستخدام عدّة نظم انتخابية، ما يجعل الماكينة تفرض على الإنسان اختيارها، وليس العكس. يضاف لكل ذلك، عجز هذه الماكينات عن منع التّزوير الذي حدث في (*Bastia*) في مارس 1986،[32] وإلغاء المجلس الدّستوري للانتخابات التّشريعية والجهوية بمقاطعة (*la Haute-Corse*).[33] ودعّم المقرّران موقفهما بردود ممثّلي10 سفارات لدول من غرب أوروبا، عبّر أصحابها عن صعوبة المواءمة التّامة بين تقنية التّصويت الالكتروني والمبادئ الأساسية للدّيمقراطية الانتخابية (مصداقية الاقتراع وسرّية التّصويت).[34]

وفيما يلي بعض المواقف الحكومية والآراء المتخصّصة التي تدعّم موقف صاحبيْ هذا التّقرير.

- قرار وزارة الخارجية الفرنسية القاضي بإلغاء التّصويت عبر الانترنت بالنّسبة للفرنسيين الموجودين بالخارج في تشريعيات 2017.[35]

— قرار الحكومة الهولندية بالتّخلي عن نظام التّصويت الالكتروني اعتبارا من 2008.

— قرار المحكمة الدّستورية الألمانية في 2009 القاضي بعدم دستورية التّصويت الالكتروني.

— قرار الحكومة الايرلندية بالتّخلي عن التّصويت الالكتروني اعتبارا من 2012 بعد أن صرفت فيه ما مجموعه 54.5 مليون أورو لشراء وتخزين 7500 آلة.[36]

— قرار مصالح الانتخابات بكندا القاضي بإبعاد تعميم التّصويت الالكتروني على المستوى الفدرالي اعتبارا من 2014، على خلفية إخفاقات محلية تكرّرت، منها حادثة احتساب 45000 صوت مرّتين.

— تصرّيح الكونفدرالية في سويسرا في جوان 2019 بتخليها عن التّصويت الالكتروني كقناة للتّصويت العادي.[37]

— تقرير مرصد الاقتراع حول المحليات الفرنسية لسنة 2020 الذي جاء فيه أنّ دراسة محاضر التّصويت لمحليات 2008 و2014 و2020 أثبتت بما لا يدع مجالا للشّك أنّ الفروق بين عدد الإمضاءات على القوائم والعدد الفعلي للمصوتين أكبر في المكاتب المخصّصة للتّصويت الالكتروني مقارنة بمكاتب التّصويت التّقليدي، وأنّ الكثير من الحالات استعصت عن التّفسير.[38]

— قرار الحكومة الايطالية بالتّخلّي عن هذا التّصويت ابتداء من 2006 بعد أحداث تشريعيات هذه السّنة.

— قرار البرلمان الايطالي بإعادة عدّ 4.000.000 بطاقة تصويت من أصل 10.000.000، بسبب الفارق الكبير بين العدّين، واعتماد نتيجة العد اليدوي.

ومن آراء الخبراء المساندة لذات الموقف، يمكن تسجيل ما جاء في تقرير مخبر الإعلام الآلي بجامعة "نونت" الفرنسية الذي أعدّته الأستاذة (*Chantal Enguehard*) بخصوص التّصويت عبر الانترنت، ورصدت فيه عيوب تقنية حصرتها في أخطار التّزوير الخارجي والتّزوير الدّاخلي والأعطال المتكرّرة، وعيوب تمس أسس التّصويت الحر (موثوقية النّتائج، سرّية التّصويت، الشّفافية وأحادية الصّوت).[39] وجاء في التّقرير" أنّ أصوات النّاخبين يمكن أن تُحرَّف

مباشرة عند الإدلاء بها على حاسوب النّاخب، ولا توجد أي وسيلة فعّالة للحماية من التّزوير الدّاخلي الذي يصعب فضحه على الرّغم من أنّه يمكن أن يُمَارس على نطاق واسع."[40]

« les votes peuvent être modifiés lors de leur émission sur le poste de l'électeur, il n'y a aucun moyen efficace de se prémunir contre la fraude interne alors que celle-ci peut être massive et invisible. »

كما يمكن إدراج ما لاحظته صاحبة التّقرير بخصوص عدم صلاحية الإجراءات الشّائعة في مجال الانترنت للاستعمال في المجال الانتخابي بسبب خصوصيات الانتخاب الدّيمقراطي.[41]

يمكن كذلك، إدراج ما خلصت إليه نفس المقرّرة في خاتمة تقريرها.[42]

المطلب الثّاني: تقرير السّيناتورين (*Mme Jacky DEROMEDI et M. Yves DÉTRAIGNE) 2018*

جاء هذا التّقرير تحت عنوان "التّوفيق بين الاقتراع والتّكنولوجيات الحديثة" ويحمل الرّقم 73. قُدّم أمام مجلس الشّيوخ خلال دورته العادية (2018 – 2019)، في 2018/10/24.[43]

بعد أربع سنوات من التّقرير السّابق، نادى المقرّران، على النّقيض من نظيريْهما، بضرورة رفع حظر 2008، وبضرورة السّماح للبلديات التي تستعمل النّظام الالكتروني بتحديث حظيرتها من التّجهيزات، والتّرخيص باستعماله لبلديات أخرى ترغب في اعتماده. اعتمد المقرّران في طرحهما على ما حقّقته التّكنولوجيات الحديثة من نجاحات في مجالات على درجة عالية من الحساسية والخطورة والتّعقيد، وعلى المزايا التي يتوفّر عليها نظام التّصويت الالكتروني بمختلف أشكاله مقارنة بالتّصويت التّقليدي.

قدّم المقرّران دفوعا لدحض ما جاء في التّقرير السّابق منها:

رضا البلديات المستعمِلة لهذه التّجهيزات على مردودها؛ قِدم التّجهيزات المستعملة وتهالكها بفعل التّقصير في صيانتها النّاجم عن حظر2008 المتواصل إلى اليوم؛ خضوع هذه التّجهيزات لفحص مكتب (*Veritas*)، المكتب المعتمد من قِبل لجنة الاعتماد الفرنسية (*COFRAC*)، قبل اعتمادها بمرسوم من وزير الدّاخلية؛ الاستقلالية التّامة عن التّدخّل البشري؛ عدم التّواصل فيما بينها بشّبكات (*bluetooth ou wifi*)؛ عدم اتّصالها بالأنترنت؛ عدم سماحها باستعمال تجهيزات خارجية مثل مفتاح (USB) وبطاقة الذّاكرة، عليها.

وكنموذج ناجح لنظام التّصويت الالكتروني بفرنسا، أدرج المقرّران بلدية (*Mandelieu-la-Napoule*) التي تستعمله، منذ 2005، ولم تسجّل خلال 13 سنة من الخدمة أيّ خلل يستحق الذّكر، عدا الفروق الضّئيلة التي تُلاحظ أحيانا بين الإمضاءات وعدد المصوّتين، وهي

غير مثيرة للانتباه.[44] تضمّن التّقرير أيضا، إشادة أعضاء جمعية المدن للتّصويت الالكتروني بالمزايا والمردود الجيّد لهذا النّظام.[45] دفْعٌ آخر قدّمه المقرّران (وأحسبه لا يخدم موقفها)، يتمثّل في عدم التّأثير سلبا على نسبة المشاركة. استدل المقرّران في هذا، ببلدية (*Antibes*) التي تستعمل النّظامين جنبا إلى جنب، ولم تُسجّل بينهما فروقا تستحق الذّكر في نسب المشاركة. علما بأنّ 15848 ناخب فقط من أصل 52598، يستعملون النّظام الالكتروني.[46] ويذكر التّقرير أن لا أحد من أعضاء لجنة الاستعلام المشكّلة لتقصي الحقائق، استطاع البرهنة على نقص الموثوقية المزعوم، في النّتائج الانتخابية للتّصويت الالكتروني.[47]

من المواقف والآراء المتخصّصة المؤيّدة لهذا الاتجاه يمكن إدراج:

– تصريح الوكالة الوطنية لأمن نظم الإعلام (*ANSSI*) بفرنسا، الذي جاء فيه: " الإبقاء على الحظر لمدّة أطول يمثّل دون أدنى شكّ أسوأ الحلول: الآلات التي تم اقتناؤها قبل 2008، مستمرّة في الخدمة دون أي تحديث."[48]

– وعْد الرّئيس الفرنسي "ماكرون" خلال حملته الانتخابية سنة 2017 بتعميم التّصويت قبل نهاية 2022، الذي جاء فيه: " مزيد من النّجاعة يعني مزيدا من الرّقمنة: نحن في حاجة إلى رقمنة ديمقراطيتنا بتبنّي تصويت الكتروني يرفع من نسب المشاركة ويخفّض من كلفة الانتخابات ويحسّن صورة السّياسة."

« *Plus d'efficacité, c'est aussi plus de numérique : nous avons besoin de numériser notre démocratie, en instituant un vote électronique qui élargira la participation, réduira les coûts des élections et modernisera l'image de la politique*. »[49]

– تدخّل النّائب (Didier Le Gac) أمام الجمعية العامّة في مارس 2018 المطالب برفع حظر 2008، وجاء فيه: " لم تسجّل الدّولة ولا قاضي الانتخاب أيّ خلل وظيفي يمكن أن يثير الشّك في صدقية الاقتراع، منذ بداية العمل بهذه الآلات".

« *Aucun dysfonctionnement remettant en cause la sincérité du scrutin n' a été relevé par l'Etat ou le juge des élections depuis le début de l'utilisation de ce, machines* ».

– تدخّل النّائبة (*Isabelle Florennes*) أمام ذات الجمعية في أوت 2018 الذي جاء فيه: " بالرّغم من الانتقادات الموجّهة إليها، تبقى آلة التّصويت أداة مُحبِطة لبعض ممارسات التّزوير التي تدنّس بصفة منتظمة الاقتراعات".

« *Malgré les nombreuses reproches qui lui sont faits, la machines à voter demeure un outil empêchant certaine, pratiques frauduleuses entachant régulièrement les scrutins* ».

الخاتمة

من خلال عرض الموقفين، ومواجهة الأحداث والآراء المتخصّصة والقرارات الرّسمية المتّخذة في المسألة، يمكن تسجيل النّتائج التّالية: عدم استعمال التّصويت الالكتروني كبديل عن التّصويت التّقليدي في كل الدّول التي اعتمدته؛ الطّابع الاختباري الذي اكتسته جل استعمالاته التي خصّت مناطق محدّدة بعدد محدّد من النّاخبين واستحقاقات معيّنة؛ الاستعمال غير الإجباري لهذا التّصويت، عدم التّخلّي عن التّصويت التّقليدي حتى في الدّول التي تبنّت رسميا التّصويت الالكتروني في كل استحقاقاتها؛ قصور التّقدم التكنولوجي في حسم الموقف لصالح التّصويت الالكتروني في الانتخابات العامّة بعد أكثر من نصف قرن من الاختبار؛ وجاهة الحجج الواردة في التّقرير الأول المؤثّقة بالأرقام والأحداث والمدعّمة بالأدلّة وآراء ذوي الاختصاص؛ هشاشة الأدلة الواردة في التّقرير الثّاني واستحالة إمكانية صمودها أمام انتقادات الخبراء والهيئات الرّسمية المتخصّصة ومواقف الدّول التي جرّبت هذا النّظام وعدلت عنه.

واستنادا إلى ما أسفرت عنه مواجهة حجج الاتّجاهين، يمكن القول بأنّ الموضوعية العلمية تقتضي الانحياز إلى الاتّجاه الدّاعي إلى التّريّث في تعميم التّصويت الالكتروني، ومواصلة اختباره إلى غاية التّحقّق من قدرته على ضمان المواصفات العالمية للانتخابات الدّيمقراطية. ومن خلال مواقف حكومات البلدان التي جرّبته، يبدو أنّه بالإمكان القول، إجابة عن السّؤال المطروح في مقدّمة المقال، بأنّ العالم الغربي لم يحسم أمره بَعْدُ بخصوص مصير التّصويت الالكتروني في الانتخابات العامّة، وأنّ هذا الأخير في تراجع وانحسار مستمرّيْن. وللمنادين بتبنّي هذا النّظام في العالم العربي، يجدر التّذكير بأنّ المنطق السّليم يقتضي- التّريّث إلى غاية البتّ في مصيره في الموطن الذي نشأ وجُرِّب فيه لأكثر من نصف قرن، وإلى غاية التّأكد من أن القدرات العلمية والتكنولوجية العربية أصبحت قادرة على التّحكّم فيه واستغلاله على أحسن الوجوه. يقتضي- المنطق السّليم أيضا، التّخلّي عن استيراد تكنولوجيات غربية قد لا تتناسب مع واقع شعوب المنطقة الذي يميّزه انتشار الأمّية وتواضع التّقدّم التكنولوجي والثّقافة السّياسية، فالمنطقة في أشد الحاجة إلى استثمار أموالها في مجالات ومشاريع حيوية قد تنهض بها إلى مصف السّبق والتّصدير والتّنظير في جميع مجالات الحياة، بدلا من المكوث في عالم الاستيراد والاستهلاك.

الهوامش:

[1] بروس شناير، *Crypto-Gram15* فبراير/شباط 2001

2 Téchno – Science.NET, Vote électronique – Définition et Explication, s a, s d e, https://www.techno-science.net/archives/6-2021.html, consulté le 21/06/2021 à 19,25mn.

3 Laurence Favier, le vote électronique pour quelle démocratie ?, Cairn. Info (Matières à réflexion), dans le genre humain, 2011/2 (n°51), pages de 13 à 18.

4 François Jostay, vote par internet, DMaj site, 15, DD Théorie pratique de la démocratie direct, https://www démocratiedirect.net

5François Jostay, vote par internet, DMaj site, 15, DD Théorie pratique de la démocratie direct, https://www démocratiedirect.net

[6] خنايف محمّد ومعيزي قويدر، التّصويت الالكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الإدارة والتّنمية للبحوث والدّراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير، جامعة البليدة (2)، الجزائر، العدد العاشر، جوان 2018، ص 57.

[7] بروس شناير، Crypto-Gram15 فبراير/شباط 2001، مرجع سابق.

[8] قانون الانتخابات الفرسي ساري المفعول، المواد المذكورة.

9 Loi fédérale sur les Droits politiques , 01/11/2015, article 8a, alinéas 1, 1 bis, 2 et 4.

10 Code électoral d'Ontarioloi de 1996,sur les élections municipales, L.O. 1996,CHAPITRE 32, Article 42 .(1).

11 Nicole Goodman, directrice du Centre for e-Democracy, pour le compte du Bureau du Conseil privé, « Scrutins en ligne : la voie de l'avenir pour les élections fédérales », sur Élections Canada, janvier 2017 (consulté le13 /07/ 2021, à 10.14mn.

12 Le sénat français, DOCUMENTS DE TRAVAIL DU SÉNAT, Série LÉGISLATION COMPARÉE,LE VOTE ÉLECTRONIQUE,n° LC 176, Septembre 2007, p p de 9 à 12.

13 Idem, p. 5.

14 idem, p.p 13 et 14.

15 idem, p.p15et 16.

16 idem, p.p 17 à 19.

17 idem, p.p 21 et 22.

18 idem, p.p 23 à 25.

19 idem, p.p 27 à 29.

20 idem, p.p 33 à 35.

[21] "رينا تكونتسي"، لهذه الأسباب توقّف مسار التّصويت الالكتروني في سويسرا، (*SWI swissinfo.ch*)، 2019/08/20. بهذه العبارة افتتح الكاتب مقاله: " يُمكن القول اليوم أنّ تاريخ التّصويت الإلكتروني في سويسرا ليس سوى تاريخ حلم جريء تعرّض لعملية هبوط اضطراري. فقد أصبح مصير هذا المشروع أكثر من مجهول بعد أن نجح المشكّكون في مساعيهم وتمكنوا من إيقاف المسار. "

[22] نزار معروف، التّصويت الالكتروني بمملكة البحرين، آراء حول الخليج، العدد 23، الثلاثاء 01 أوت 2006.

[23] هيئة الامارات للهوية، نظام التّصويت الالكتروني، البوابة الرّسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتّحدة.

[24] خنايف مُحَمَّد، ومعيزي قويدر، مرجع سابق، ص 59.

[25] عارف يوسف وعلي جواد، التّصويت الالكتروني يثير موجة استياء وغضب عارمة، الأناضول، العراق، 13 /2013/05.

[26] وكالة الاناضول، مسقط، عبر التّصويت الالكتروني.. انطلاق انتخابات مجلس الشّورى العماني، 2019/10/27.

27 Sébastien Millet, le vote électronique, c'est bien pratique … mais attention à la sécurité !, Préventica, ELLIPSE Avocats, 11/09/2019.

28 Eric Maigret, Laurence Monnoyer - Smith, le vote en ligne, Réseau 2001/2-3, (n° 112-113), pages 378 – 394.

29 LUMI, pourquoi opter pour la technologie numérique ? les avantages du vote électronique, s .d de publication,› hubfs › https://go.lumiglobal.com , consulté le 16/07/2021, à 09h 25mn .

30 LE COURRIER DES MAIRES et des élus locaux, la Rédaction, le Senat veut un retour des machines à voter sur la scène électorale, Elections , 24/10/2018.

31 Alain Anziani et Antoine Lefèvre (sénateurs français), Préserver la confiance des électeurs, rapport d'information, faitau nom de la commission des lois constitutionnelles, de législation, du suffrage universel, du Règlement et d'administration générale (1) sur le vote électronique, présenté au Sénat en session ordinaire (2013- 2014), le15 avril 2014. http://www.senat.fr/notice-rapport/2013/r13-445-notice.html

Voiraussi: Aurélien Hélias, Opposé aux machines à voter, le Sénat tolère le vote par internet… pour les Français de l'étranger, LE COURRIER DES MAIRES et des élus locaux, le 15 /04/ 2014.

32 Xavier Berne, Le gouvernement maintient le moratoire sur les machines à voter, BONPSLANS. tech, sélectionné par la rédaction de Next INpact, le 05/08/2019.
33 Alain Anziani et Antoine Lefèvre (sénateurs français), Préserver la confiance des électeurs, rapport d'information, op.cit, pp 13 et 14.
Voir aussi : Ministre de l'intérieur français, réponse à une question écrite d'un député, débat parlementaire, Assemblée Nationale, j .o n° 2 AS (Q), lundi 13 janvier 1986, 145.
34 Le conseil constitutionnel français, Décision n° 86-1001/1002/1009/1014 AN du 8 juillet 1986A.N., Haute-Corse .
Voir aussi : Alain Anziani et Antoine Lefèvre (sénateurs français), Préserver la confiance des électeurs, op.cit, p 24
35 MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET DU DÉVELOPPEMENT INTERNATIONAL, Arrêté du 17 mars 2017 relatif au vote par correspondance électronique pour l'élection de députés par les Français établis hors de France,NOR : MAEF1708315A.
36 Thierry Noisette, Généraliser le vote électronique, la mauvaise idée d'Emmanuel Macron, L'OBS RUE89 SUR LE RADAR, le 03/03/2017, rue89›https://www.nouvelobs.com, consulté le 28/07/2021 à 11.32mn.
Voir aussi : lefigaro.fr, L'Irlande abandonne le vote électronique, Publié le 06/07/2012 à 14:33, https://www.lefigaro.fr, consulté le 28/07/2021 à 17.55mn.
Voiraussi: Julien Lausson, L'Irlande se débarrasse de ses machines à voter, Société, 06 juillet 2012, Société ttps://www.numerama.com, consulté le 28/07/2021 à 18.22mn.
37 Renat Kuenzi, Les arguments qui ont stoppé le vote électronique en Suisse, SWI swissinfo.ch, 02/08/2019 à 11.00, consulté le 28/07/2021, à 19.12mn.
38 Chantal Enguehard, Vote électronique Elections municipales 2020, OBSERVATOIRE DU VOTE, Rapport exploratoire, 27 mai2021,conclusionpp 5 et 32.
« En moyenne, il y a 3,4fois (premier tour) à 3,9 fois (second tour) plus d'écarts entre nombres de votes et d'émargements lorsqu'un ordinateur de vote est utilisé. » p 5.
« Cette étude confirme les résultats déjà établis à maintes reprises depuis 2007 [Enguehard 2014] : les résultats électoraux issus de bureaux de vote équipés d'un ordinateur de vote présentent davantage d'écarts entre votes et émargements par rapport aux bureaux de vote équipés d'une urne. Les taux d'erreur concernant les élections municipales de 2020 sont proches de ceux qui avaient été établis pour les précédentes élections municipales (en 2008 et 2014), mêmesi la participation a été très faible. » p32.
39 Chantal Enguehard. Vote par internet : failles techniques et recul démocratique, hal- 00181335v1, 26 Oct 2007, https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00181335v1, consulté le 29/07/2021, à 11.59.
40 Idem, note de bas de page n° 12, p 7.

41 Chantal Enguehard. Vote par internet : failles techniques et recul démocratique,op.cit.p9 : « Nous constatons ici qu'une mesure efficace dans le cadre des utilisations habituelles d'internet (comme les transactions bancaires) ne peut être mise en œuvre du fait des caractéristiques très particulières des scrutins démocratiques."

42 Idem, p 21 :« Cette étude a présenté les failles du vote par internet dans les domaines technique et démocratique. Elle a montré que si le transfert des votes de l'électeur vers le bureau centralisateur (point faible du vote par correspondance postale) peut prétendre être sécurisé par des procédés cryptographiques, l'utilisation de l'informatique introduit de nouvelles fragilités compromettant la sécurité du processus dans sa globalité : les votes peuvent être modifiés lors de leur émission sur le poste de l'électeur, il n'y a aucun moyen efficace de se prémunir contre la fraude interne alors que celle-ci peut être massive et invisible. Plus fondamentalement, l'opacité des traitements informatiques interdit, par nature, toute transparence directe et les processus de transparence indirecte censés compenser cette carence démocratique se révèlent loin d'être satisfaisants. Il semble donc que le vote par internet rompt avec le mouvement d'amélioration des qualités démocratiques des élections qui prévalait depuis l'introduction du scrutin universel.

Loin des mises en garde des scientifiques, les entreprises exploitant ce nouveau marché n'hésitent pas à promettre l'impossible à des autorités séduites par l'image de modernité dont ils peuvent bénéficier et les économies induites en cas de généralisation (diminution du nombre de bureaux de vote traditionnels), n'hésitant pas à sacrifier au passage la transparence, et donc la sincérité des élections et la confiance des électeurs ».

43 Mme Jacky DEROMEDI et M. Yves DÉTRAIGNE, RAPPORT D'INFORMATION N° 73FAIT au nom de la commission des lois constitutionnelles, de législation, du suffrage universel, du Règlement et d'administration générale (1) sur le vote électronique, Enregistré à la Présidence du Sénat le 24 octobre 2018, lors de SESSION ORDINAIRE DE 2018-2019.

44 Mme Jacky DEROMEDI et M. Yves DÉTRAIGNE, RAPPORT D'INFORMATION N° 73, op.cit, p15.

45 Idem, p15.

46 Idem, p16.

47 Idem, p18.

48 Idem, p22.

49 Xavier Berne, vote par internet et machines à voter; le Sénat met la pression au gouvernement, BON plans. tech, Le mercredi 24 octobre 2018.

Site de campagne d'Emmanuel Macron, 2 mars 2017, https://www.luiprésident.fr, consulté le 31/07/2021, à 10.59 mn.